مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

كان تفكير قادة الثورة، منذ اندلاع الكفاح المسلح، منصب حول عقد مؤتمر يجمع المسؤولين والمناضلين وتقييم المراحل التي قطعوها، غير أن الظروف الصعبة التي عرفتها الثورة في بدايتها واستشهاد بعض قادتها مثل الشهيد ديدوش مراد وباجي مختار وبن عبد المالك رمضان واعتقال آخرون كرابح بيطاط ومصطفى بن بولعيد لم يسمح بذلك. ولم تتاح الفرصة إلا في شهر أوت 1956 عندما عقد مؤتمر الصومام الذي كان الغرض منه تنظيم الثورة بعد أن عرفت ظروف صعبة نتيجة لعدم تنسيق العمل ما بين المناطق وصعوبة اتخاذ القرارات من قبل المسؤولين لبعد المسافة بينهم وتوسع العمل المسلح. ولذلك جاء المؤتمر لتنظيم الثورة واعطائها أرضية موحدة وملزمة لمجمل المناطق.

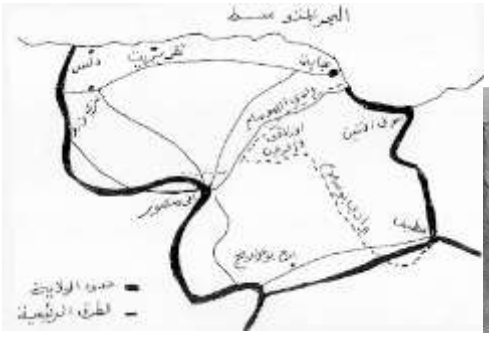

شُرع التحضير للمؤتمر ابتداء من شهر أفريل 1956، وكان بالإمكان أن يعقد في مكان آخر، في الشمال القسنطيني أو في الأوراس...، غير أن الاختيار في الأخير تم على المنطقة الثالثة، ذلك أن الشمال القسنطيني قد عرف قبل سنة هجومات شهر أوت، في حين كانت المنطقة الأولى الأوراس النمامشة تعرف العديد من الخلافات بين مسؤوليها، خاصة بعد القبض على الشهيد مصطفى بن بولعيد على الحدود التونسية –الليبية وسجنه بسجن الكدية بقسنطينة. وقد يعود السبب أيضا إلى أن منطقة القبائل كانت تتوسط تقريبا مختلف المناطق الأخرى، زيادة على أنها كانت محصنة بتضاريسها الصعبة وغاباتها الكثيفة.

عقد المؤتمر في قرية إيفري بغابة جبل أكفادو في أعالي مدينة أقبو، وحضره عدة قادة للثورة؛ عن الولاية الثالثة: كريم بلقاسم-محمدي السعيد-عميروش. وعن الولاية الثانية: زيغود يوسف- بن طوبال –مصطفى بن عودة-إبراهيم مزهودي –حسين رويبح. وعن الولاية الرابعة: عمر أوعمران-الصادق دهيلسس-امحمد بوقرة. وعن الولاية الخامسة: العربي بن مهيدي.... وغابت الولاية الأولى بسب مشاكلها الداخلية، وغابت منطقة الجنوب. كما غاب الوفد الخارجي عن المؤتمر، وهو الأمر الذي عرّض المؤتمر فيما بعد لانتقادات عديدة، على اعتبار أنه لم يحقق الاجماع الوطني. وقد عرف المؤتمر ب 20 أوت ولكنه في الواقع دام عدة أيام وكان يوم 23 أوت الاجتماع الأخير الموسع الذي تليت فيه القرارات.

بدأ جدول أعمال المؤتمر بمحاولة الانتقال من دائرة الاستعجال إلى تسطير برامج وخلق هياكل للثورة. وبعد ذلك تم الاستماع إلى تقارير رؤساء المناطق حول الوضعية السياسية والعسكرية لجبهة وجيش التحرير. وكانت قرارات مؤتمر الصومام الأساسية في تقسيم الجزائر إلى ست ولايات، ووضع لكل ولاية حدودها. وقسم الولاية إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والنواحي إلى أقسام. وقرر تشكيل مجلس الولاية الذي يترأسه عقيد، وهو أعلى رتبة في الجيش آنذاك، وعين بعض مسؤولي الولايات والمناطق والنواحي والأقسام. كم نظم جيش التحرير وقسمه إلى الكتيبة التي تضم 10 رجل والفرقة 35 رجل والفوج 11 رجل ونصف الفوج 05 رجال.

كما قرر المؤتمر إنشاء عدة هيئات تابعة لجبهة التحرير الوطني:

1-المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو عبارة عن برلمان مؤقت لجبهة التحرير الوطني، ويتكون من 34 عضو، 14 منهم دائمون و14 احتياطيون، ويعتبر أعلى جهاز للثورة وهو الذي يوجه السياسة الداخلية والخارجية، ومن صلاحياته أيضا إقرار وقف إطلاق النار أو الدخول في مفاوضات، ويجتمع مرة في السنة بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ.

2-لجنة التنسيق والتنفيذ وتتألف من خمسة أعضاء اختيروا من ضمن أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهم عبان رمضان-العربي بن مهيدي-كريم بلقاسم –بن يوسف بن خدة-سعد دحلب.

واللجنة عبارة عن حكومة مصغرة، وهي مسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والديبلوماسية. كما قرر المؤتمر إعطاء الأولوية للمسؤول السياسي على المسؤول العسكري وأولوية الداخل على الخارج.

وقد واجه مؤتمر الصومام ردود فعل معارضة من عديد قادة الثورة واعتبروه غير شرعي لعدم تمثيله لكل المناطق وانحرافه عن مبادئ أول نوفمبر وادماج مسؤولي الأحزاب القديمة في هياكل جبهة التحرير الوطني. وقد ظهر الخلاف خاصة أثناء انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة ما بين 22 و28 أوت 1957، وبرز خلال هذه الدورة كل من بن طوبال وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوالصوف، وبمباركة بن بلة ومن معه بالسجن بفرنسا، بعد حادثة تحويل الطائرة، تم إزاحة بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ؛ عبان-بن خدة ودحلب.

كما تقرر خلال هذه الدورة توسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ليضم 54 عضوا متساوون لا فرق ما بين الدائم والاحتياطي، وأعطى للجنة التنسيق والتنفيذ كل الصلاحيات ما عدى الدخول في المفاوضات ووقف القتال، وهي مسؤولة أمام المجلس ولها صلاحيات تعيين أعضائه، كما تم اعتبار القادة المسجونين بفرنسا أعضاء في لجنة التنسيق. وتم الغاء أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج. كما تقرر تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام. وقد رفض عبان رمضان المصادقة على بعض بنود اجتماع أوت 1957، ثم توسع الخلاف ما بينه وبين بقية قادة الثورة العسكريين، وهو الأمر الذي أدى فيما بعد إلى إعدامه.